

Distr.: Limited
8 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٢٦ (ب) من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك
المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

جمهورية ترازيا المتحدة والفلبين: مشروع قرار

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً
فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الأطر العملية التي اعتمدها في السابق، مثل برنامج العمل العالمي المتعلق
بالمعوقين^(١) الذي اعتمده في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ والقواعد الموحدة المتعلقة
بتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة^(٢) التي اعتمدها في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر
١٩٩٣ وتم الاعتراف فيها بالأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم فاعلين في التنمية ومستفيدين
منها بجميع جوانبها، على حد سواء،

وإذ تعيد تأكيد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٣) التي اعتمدها في
١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وهي اتفاقية تاريخية تؤكد حقوق الإنسان والحريات

(١) A/37/351/Add.1 و Corr.1، المرفق، الفرع الثامن، التوصية ١ (رابعاً).

(٢) القرار ٤٨/٩٦، المرفق.

(٣) الأمم المتحدة، 2515، No. 44910، *Treaty Series*.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وإذ تقر بأنها معاهدة لحقوق الإنسان وأداة للتنمية في الوقت نفسه،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، التي سلمت فيها بالمسؤولية الجماعية للحكومات عن إعمال مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على الصعيد العالمي، وإذ تؤكد واجب الدول الأعضاء في تحقيق قدر أكبر من العدالة والمساواة للجميع، وبخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة،

وإذ تشير أيضاً إلى جميع قراراتها السابقة المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة والقرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانة الفنية،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(٤) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٥) والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في عام ٢٠١١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المعنونة "الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز"^(٦) التي تتضمن جميعها إشارات إلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم ورفاههم ورؤاهم في سياق الجهود المبذولة من أجل التنمية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة لأشكال متعددة وخطيرة من التمييز واستمرار إغفالهم إلى حد بعيد في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها وتقييمها، وإذ تلاحظ أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته بالفعل الحكومات والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في تعميم مراعاة الإعاقة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية، ما زالت هناك تحديات كبرى ماثلة في هذا الصدد،

وإذ يساورها القلق لأن استمرار نقص البيانات والمعلومات الموثوق بها عن الإعاقة وعن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية يسهم في إغفال

(٤) القرار ١/٦٥.

(٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٦) القرار ٢٧٧/٦٥، المرفق.

الأشخاص ذوي الإعاقة في الإحصاءات الرسمية، مما يشكل عقبة أمام تخطيط التنمية وتنفيذها بطريقة تشمل مسائل الإعاقة،

وإذ تؤكد أهمية جمع بيانات موثوق بها عن الأشخاص ذوي الإعاقة وتحليلها وفقا للمبادئ التوجيهية القائمة المتعلقة بإحصاءات الإعاقة^(٧)، وإذ تشجع الجهود المبذولة حاليا لتحسين جمع البيانات من أجل تصنيف البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإذ تؤكد ضرورة توافر بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي لتقييم التقدم المحرز في سياسات التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة،

١ - **ترحب بالوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات المعقود في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وموضوعه الرئيسي "سبل المضي قدما: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده"، وبالتوصية الواردة فيها؛**

٢ - **ترحب أيضا بتقرير الأمين العام المعنون "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده"^(٨) والتوصيات الواردة فيه؛**

٣ - **ترحب كذلك بتقرير الأمين العام المعنون "حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥"^(٩)، الذي أوصى بإدراج الإعاقة كمسألة شاملة لعدة قطاعات في مجموعة الأهداف والغايات التي ستخلف الأهداف والغايات التي حددت للمرحلة السابقة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛**

٤ - **ترحب بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في مجال إدماج منظور الإعاقة ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة الجديدة؛**

(٧) مثل المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لوضع إحصاءات الإعاقة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.XVII.15)، والمبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.07.XVII.8)، والمعلومات المستحقة.

(٨) A/69/187.

(٩) A/68/202/Corr.1.

٥ - **تعرب عن تقديرها** للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة التي قدمت معلومات عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشمل أولويات محددة للعمل، وبيانات وتحليلات بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على تقديم المعلومات المطلوبة؛

٦ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات التكامل الإقليمي والمؤسسات المالية على بذل جهود متضافرة من أجل إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في رصد الأهداف الإنمائية وتقييمها ومراعاة مبدأي استفادة ذوي الإعاقة من هذا الرصد والتقييم ومشاركتهم فيهما؛

٧ - **تشجع** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على مواصلة تحسين التنسيق فيما بينها في سياسات وبرامج الإعاقة المتعلقة بالعمليات والآليات الدولية في مجال الإعاقة؛

٨ - **تشجع** على تعبئة الموارد على نحو مستدام من أجل تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية على جميع المستويات، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة تشجيع التعاون الدولي وتعزيزه، بما فيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، دعماً للجهود الوطنية، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، استحداث آليات وطنية، وبخاصة في البلدان النامية؛

٩ - **ترحب** بإنشاء الصندوق الاستئماني لشراكة الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على دعم أهداف الصندوق، بطرق منها تقديم التبرعات؛

١٠ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة تيسير تقديم المساعدة التقنية في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك تقديم المساعدة اللازمة لبناء القدرات واستقاء البيانات والإحصاءات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالإعاقة وتجميعها، وبخاصة إلى البلدان النامية، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام تحليل البيانات والإحصاءات عن الإعاقة، وفقاً للمبادئ التوجيهية القائمة المتعلقة بإحصاءات الإعاقة، ونشرها وتوزيعها، حسب الاقتضاء، في التقارير الدورية التي تقدم في المستقبل عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة؛

١١ - **تشجع** الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية على بذل قصارى جهدها لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، في عمليات

التنمية وصنع القرار على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية وكفالة مشاركتهم في تلك العمليات وإدماجهم فيها بصورة كاملة وفعالة؛

١٢ - تشجع أيضا الدول الأعضاء التي لم تعتمد بعد استراتيجية وطنية للإعاقة قابلة للتطبيق من خلال أهداف ومؤشرات قابلة للقياس وإسناد المسؤولية لمجموعة واسعة من الجهات المعنية، على القيام بذلك؛

١٣ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تقوم، في حدود الموارد المتاحة، بتحديث المنهجيات المعمول بها في جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة وتحليلها لغرض استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي بشأن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة وأن تدرج بانتظام وحسب الاقتضاء البيانات المتعلقة بالإعاقة أو الحقائق النوعية المتصلة بها في منشورات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

١٤ - تشجع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات فورية لتعميم بيانات الإعاقة في الإحصاءات الرسمية؛

١٥ - تطلب من رئيس الجمعية العامة أن ينظم خلال الدورة السبعين للجمعية العامة نشاطا لاستعراض الحالة والتقدم المحرز في الماضي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك استعراض تنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية ورصده وتقييمه؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام:

(أ) أن يقدم إلى الجمعية العامة معلومات عن تنفيذ هذا القرار في دورتها الحادية والسبعين؛

(ب) أن يقدم، على أساس دورات الإبلاغ الحالية لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، تقريرا دوريا عالميا لرصد وقياس التقدم المحرز بشأن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.